مدخل المناسب لحل الأزمة الراهنة
تأجيل عقد المجلس وتفعيل المؤسسات

بصورة انفرادية ، كما تجرى الاستعدادات لذلك في عمان ، سوف تؤدى الى قيام مؤسسات مختلف عليها ولا تقارن بالمؤسسات القائمة المنبثقة عن الاجماع الوطني في دورة الجزائر.

ان لجنة تنفيذية منتخبة في ظل الوحدة الوطنية التي شهدتها دورة الجزائر ، وبعاد تفعيلها ، على اساس اتفاق عدن-الجزائر ، ووفقا لمقترحات التحالف الديموقراطي ، هي افضل بكثير من جمع الوجوه من لجنة تنفيذية تنتخب من مجلس يمثل طرفا واحدا ووسط خلاف واسع مع اطراف اخرى.

ان لجنة تنفيذية كهذه ستواجه مشاكل كثيرة تتعلق بالاعتراف والمصداقية والدور. فالجزائر واليمن الديموقراطية لم توافقا على عقد المجلس الوطني الفلسطيني في اراضيهما لا لانهما تفتقران الى الاستقلالية ، وانما لانهما لا تريدان المشاركة في تكريس الانقسام الفلسطيني ، ولان الامر كذلك فمن البديهي الاستنتاج بانهما تعارضان في عقد المجلس في عمان او اى مكان آخر في هذه الظروف التي لا يتوفر فيها اتفاق الاطراف الفلسطينية على عقده ، وانهما ، بالتالي ، ستتحفظان على النتائج التي ستتمخض عنه بما فيها اللجنة التنفيذية . ويمكن القول ، استنادا الى تصريحات المسؤول السوفييتي ، بروتنتس ، في بيروت ، في الشهر الماضي ، والتي قال فيها ، كما ذكرت الصحف ، ان الاتحاد السوفييتي لن يوافق على شق منظمة التحرير ، ان موقف الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى ، وقوى عديدة مناصرة للشعب الفلسطيني سوف يكون مماثلا لموقف الجزائر واليمن الديموقراطية ، اى موقف الاعتراض على عقد المجلس الوطني في ظل الانقسام.

هذه امثلة تؤكد افضلية البدء بتفعيل المؤسسات القائمة ، على اساس اتفاق عدن الجزائر، والانطلاق من ذلك ، وفي ظل جو الثقة التي ستولدها الممارسة الفعلية ، الى الحوار الشامل ، ضمن فترة زمنية محددة ومعقولة ، ينعقد بعدها المجلس الوطني ليكرس الوحدة بدلا من الانقسام . واقع مشاركة التحالف الديموقراطي في عملية اعادة تفعيل المؤسسات يعني توسيع القاعدة السياسية والشعبية لهذه المؤسسات ، ويوفر ضمانة بان عقد المجلس الوطني لن يؤجل الى اجل غير مسمى.

ولهذا ليس هناك ما يمكن ان يخدمه عقد المجلس الوطني ، في الظروف الحالية ، اذا ما اخذنا الدرائع المعلنة ، اكثر مما يخدمه مشروع اعادة تفعيل المؤسسات ، مع تأجيل انعقاد الدورة الجديدة ، بل ان هذا المشروع يعطي هذه المؤسسات ، باستمرار ارتكازها على دورة الجزائر ، دورة الاجماع الوطني ، مصداقية ودورا وتحالفات اوسع واهم بكثير مما سيتحقق لها من وراء عقد المجلس الوطني.

ان الاصرار على عقد المجلس الوطني في هذه الظروف ، ظروف الانقسام في الساحة الفلسطينية ، والمعارضة لعقده من قبل حلفاء الشعب الفلسطيني على الساحتين العربية والدولية ، سيحصر تحرك "منظمة التحرير" التي ستنبثق عنه في دول اليمين العربي، وسيحملها موضع ابتزازه، وبدخلها ، شاءت ام ابت ، ضمن مخططاته ومشاريعه التحالفية. والجميع يعلم بتصريحات مبارك وغالي عن "خطة" يراد عرضها على ريغان، ومطالباتهما المتكررة من منظمة التحرير الدخول في هذه الخطة والانسجام مع كل من النظامين المصري والاردني.

ان دقة الظرف تتطلب ارجاء الاحكام عن الدوافع السياسية وراء الاصرار على عقد المجلس الوطني في هذه الظروف . ولكن مهما كان الامر فان عقده لو تحقق سيضع منظمة التحرير المنبثقة عنه ، شاءت ام ابت ، ومهما كانت نوايا المشاركين فيها حسنة ، رهينة في يد اليمين العربي.

من هنا ولكل هذا لا نرى اية فائدة في عقد المجلس الوطني في هذه الظروف . ولا يجب الهروب من مواجهة هذه الحقيقة باسم الاستقلالية . ان الجزائر واليمن الديموقراطية دولتان مستقلتان وحليفتان للشعب الفلسطيني وهما تعارضان عقد المجلس الوطني في ظروف الانقسام. والتحالف الديموقراطي اكد استقلاليته ، خلال كل مراحل الازمة ، وعبر المواقف التي اتخذها للتوصل الى اتفاق عدن-الجزائر وبالتمسك به بشموليته وبكل تفاصيله . وهو يعارض كذلك عقد المجلس الوطني في هذه الظروف.

واذا ما ظل مؤيدو عقد المجلس الوطني في هذه الظروف يستخدمون معيار الاستقلالية ، واتهام من لا يتفقون معهم بفقدان الاستقلالية فانهم سينتهون الى تجريد كل حلفاء واصدقاء الشعب الفلسطيني من الاستقلالية مما في ذلك الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى وهذا ليس في صالحهم ، وما نظن انهم يقصدونه.

بشير البرغوثي

ولكن في هذا المجال لا بد من الاشارة الى ان الحديث عن الاكثرية والاقلية ينطبق على الحالة الملموسة التي تواجهها منظمة التحرير. هذا الحديث ينطبق على الدولة ولا ينطبق بتاتا على تجمع جمهوى، هو في الحالة الفلسطينية ، منظمة التحرير . في الدولة ، دولة المجتمع الطبقي بوجه خاص، يكون الطابع السائد هو حكم "الاكثرية" البرلمانية او ديكتاتورية الاقلية المفروضة بالقمع . ولكن في حركات التحرر الوطني يكون التجمع الجمهوى، منظمة التحرير او اى اسم آخر ، قائما على اساس الاختيار الطوعي والبرنامج المشترك والقناعات المشتركة. ذلك لان اطراف هذا التجمع بحاجة الى وحدة القناعات والجهود حتى يكون نضالهم المشترك فعالا ومؤثرا . ولكنهم ، بالتاكيد ، لا يستطيعون تنفيذ قرارات ، خصوصا حينما تتعلق بمصيرهم الوطني وحتى وجودهم الشخصي، اتخذها آخرون باسم الاكثرية العددية.

ان توجها مثل هذا، في حالة تطبيقه، يلغي الاساس الجمهوى لمنظمة التحرير ، ويحولها الى مجرد برلمان لدولة غير موجودة بعد. وفي هذا مردود سلبي كبير على فعالية النضال من اجل تلك الدولة.

لكل هذا تقتضي الحكمة وبعد النظر السياسي ومصلحة الوحدة الوطنية، وصيانة مكانة ودور منظمة التحرير ومؤسساتها المبادرة الى تأجيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني واعادة تفعيل المؤسسات الوطنية كاللجنة التنفيذية والمجلس المركزي وفق مقترحات التحالف الديموقراطي وعشرات اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المقيمين في الاردن وشخصيات فلسطينية عديدة صاحبة دور ومكانة في الداخل والخارج. ولن يكون ذلك انتقاصا من مكانة الداعين لعقد المؤتمر بل عامل تعزيز لها.

سلطات الأسرائيلية تعد لاجراءات انتقامية
في أعقاب الاضراب الذي عم المناطق المحتلة

السلطات الاسرائيلية اتخاذ مجموعة من الاجراءات الانتقامية اضراب الاخير للاحتجاج على تواجد قوات من الجيش داخل ساحات المسجد الاقصى المبارك. هذا ما ذكرته جيروزالم بوست" الاسرائيلية التي اضافت بان بعض الدوائر الامنية امكانية استخدام سياسة "الجزرة والعصا" بالنسبة لجسور كاحدى الوسائل لمعاقبة المواطنين.

وقد اعلن "حاييم الشرطة الاسرائيلي حب قوات الجيش من ان احدا لايستطيع هذا ماذا يفعل !! وعلى التصريحات اعترفت بان الجنود قد اساءوا التصرف الاقصى !! القدس ، وجميع في الاراضي المحتلة الماضي اضرابا الحركة التجارية في الاسواق ، وحركة التنقل بين المدن ، كما قام طلبة الجامعات والمدارس بالاضراب عن الدراسة، يوم السبت الماضي ، وذلك احتجاجا على وجود قوات من حرس الحدود الاسرائيلي داخل باحة المسجد الاقصى.

وفي مدينة القدس اغلقت كافة المحلات التجارية والمؤسسات الوطنية والمدارس ابوابها ، وفي الوقت ذاته ، قام جنود حرس الحدود بدوريات استفزازية في شوارع البلدة القديمة ، وقام عدد من الشبان برشق افراد الشرطة وحرس الحدود بالحجارة.

وشهدت مدينة بيت لحم ، اضرابا عاما ساده التوتر الشديد ، وخصوصا في منطقة المخيمات المجاورة، وتعطلت الدراسة كليا. وقدسارت مظاهرة حاشدة وسط المدينة في صباح يوم السبت الماضي ، ودارت اشتباكات بين المواطنين والجيش الاسرائيلي. واستخدم الجيش على اثرها قنابل الغاز والرصاص ضد المتظاهرين. كما وقام المتظاهرون برشق مركز شرطة بيت لحم بالحجارة.

وقام اهالي مخيم الدهيشة بمهاجمة العنصرى ليفنجر بالحجارة ورفعوا الاعلام الفلسطينية واطلق المستوطنون الرصاص لارهاب المواطنين ، وجرت مظاهرة في مخيم عايده للاجئين وتعقبوا الاطفال واستغاثوا نساء المخيم.

وشهدت مدينتي بيت جالا وبيت ساحور اضرابا طلابيا شاملا

وفي جبل المكبر، تظاهر الاهالي ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة والحقوا

البقيه ص ١١

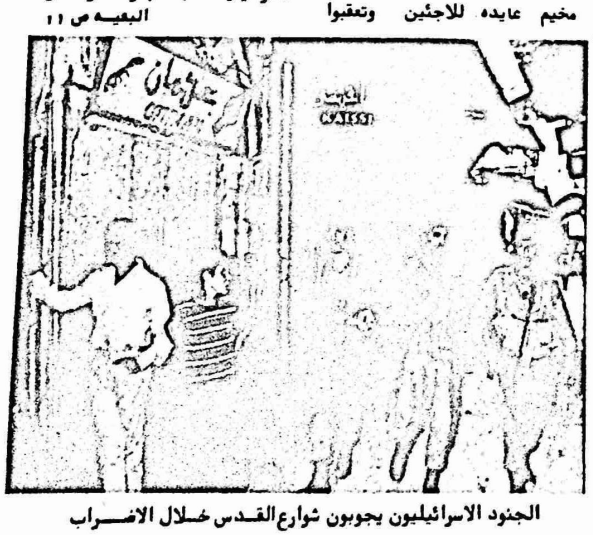

الجنود الاسرائيليون يجوبون شوارع القدس خلال الاضراب